

المشهد السياسي

بري ينتظر الأجوبة اليوم: قانون انتخاب أم «دوحة»

من المنتظر أن تجيب القوى السياسية على طاولة الحوار اليوم، على الخيارات التي وضعها الرئيس نبيه بري في مبادرته خلال الجلسة الماضية، فيما بقيت الخلافات حول قانون الانتخاب على حالها



رعد ينتقد الحريري: المراجعة النقدية بدأت بمسار خاطئ (مروان طحطح)

تحمل جلسة الحوار الوطني في عين التينة اليوم، أهمية خاصة في ظل انتظار الرئيس نبيه بري أجوبة من القوى السياسية على الخيارات التي طرحها في مبادرته في جلسة الحوار الأخيرة في منتصف أيار الماضي. وقالت مصادر عين التينة لـ«الأخبار» إن «جلسة اليوم هي أهم جلسة من جولات الحوار الحالية، نظراً لما سيجري عرضه فيها وموقف الرئيس بري من أجوبة الأفرقاء». إلا أن المصادر رفضت التعليق على ما يجري الحديث عنه عن موقف بارز لبري قد يصدر، في حال فشل الأطراف في التوصل إلى رؤية موحدة، مشيرة إلى أن «الرئيس سيستمع للجميع وعلى ضوء الظروف سيحدد موقفه»، مؤكدة أن «الرئيس سيفتح موضوع النفط من جديد».



القوات والتيار يناقشان قانوناً مختلطاً تحسباً لبقاء «الستين»



وكان بري قد وضع في جلسة الحوار الأخيرة أمام الأقطاب السياسيين، ثلاثة خيارات، الأول أن يجري الاتفاق على قانون انتخابي جديد، وعلى هذا الأساس يجري تقصير ولاية المجلس النيابي الحالي، على أن تلتزم القوى كافة بصورة مسبقة بتعهد أن تمضي إلى جلسة انتخاب الرئيس في أول يوم بعد

انتخاب هيئة مكتب المجلس. والخيار الثاني، هو الذهاب إلى الانتخابات النيابية وفق القانون النافذ حالياً وهو قانون 1960، على أن يجري أيضاً تقصير ولاية المجلس وتعتمد الآلية نفسها بتصور مسبق لانتخاب رئيس الجمهورية. أما الخيار الثالث، فهو الذهاب إلى «دوحة جديدة»، وتوضع على الطاولة كل الملفات

العالقة، من رئاسة الجمهورية، إلى قانون الانتخاب، إلى الحكومة، إلى الحوار. وحتى الآن، يبدو الاتفاق على قانون موحد للانتخابات، بالأمر الصعب، أو ربما المستحيل، في ظل تمسك القوى بالقوانين المفصلة على قياسها. من جهة ثانية، علمت «الأخبار» أن المفاوضات بين التيار الوطني

الحزب وحزب القوات اللبنانية، التي يقودها النائبان الآن عون وإبراهيم كنعان عن التيار والنائب جورج عدوان عن القوات بمشاركة تقنيين من الطرفين، تدور حول التوصل إلى قانون انتخابي مشترك، مختلط بين النسبي والأكثري. وقالت المصادر إن القانون المقترح يوائم بين القانون المختلط الذي اتفق عليه

سجعان قزي «مطروود» من الكتائب: ليكن عبرة للجميع

تقرير

جُرد وزير العمل سجعان قزي من مرجعيته الحزبية بعدما صدر قرار حزب الكتائب أمس بفضله. فضل قزي الاحتفاظ بمقعده الوزاري، الذي يُرجح كُثر أن يكون آخر حبة في عنقود مسيرته السياسية. كل محاولات قزي، قبل ساعات من انعقاد المكتب السياسي، لـ«تجميل» موقفه تجاه الرئيس سامي الجميل لم تُثمر مساء الاثنين. قيادة الحزب تريده أن يكون عبرة لغيره. أما هو، فـ«ينفض ريشه» فخواربانه «حامبي الدستور»

ليا القزي

أقفل النائب الأول لرئيس حزب الكتائب جوزف أبو خليل حسابه مع «رفيقه» اللدود وزير العمل سجعان قزي. قبل 31 سنة، انتفض

الوزير الراحل ايلي حبيقة على قيادة حزب الكتائب وكان يدعمه قزي، الذي سيطر على مقر جريدة «العمل» على جسر الكرنيتا ووقع قرار فصل رئيس التحرير، في حينه، أبو خليل. أما النسخة «الإصلاحية» من «العمل» فصدرت من الصبفي وعُرفت في حينه بـ«العمل الحمراء». من سخرية القدر أن يقف أبو خليل أمس على المنبر مُعلنًا قرار المكتب السياسي الحزبي «فصل الوزير سجعان قزي فصلاً نهائياً من حزب الكتائب». حسم رئيس الحزب سامي الجميل قراره «التخلص» من قزي وهو يعرف أن الأخير لو بقي فلن يكون عضواً «وديعاً». هي رسالة في أكثر من اتجاه، قد يكون أبرزها إعلان نهاية زمن «مدرسة» الرئيس أمين الجميل في الحكم الكتائبي القائمة على التنازلات. ساعده على ذلك «سوء تقدير» قزي لقدرة الجميل الابن على ضبط الإيقاع داخل الحزب خارج جلباب أبيه. ها هو سامي الجميل يؤكد أمس أنه لن يكون رئيس ظل لحزب جدّه ووالده، ولن يتردد أمام قرار «فصل» كل من قد يُعرقل مسيرته. بات بالإمكان إطلاق تسمية «الساميين» على مُعظم أعضاء المكتب السياسي الجديد، والدليل أن التصويت على قرار فصل وزير العمل أتى بشبه اجماع مع تسجيل اعتراض عضو واحد هو سمير خلف، مستشار قزي. مع الإشارة إلى أن الأخير لم يُشارك في اجتماع أمس. إضافة إلى ذلك، أكد الحزب «صوابية خيار الاستقالة» من الحكومة، مؤكداً أنها قاطعة ونهائية «وهي تعني الامتناع عن تصريف الأعمال وتُعزز اصرار الكتائب على مواجهة الأمر الواقع المفروض على اللبنانيين»، كما جاء في البيان. وفي هذا الإطار، تُشدد مصادر المكتب السياسي على أن الوزير الكتائبي الصامد، الآن حكيم «لن يعود إلى مكتبه في وزارة الاقتصاد لتصريف الأعمال».

المطرقة على طاولة الاجتماعات الحزبية طُرقت أمس مُعلنة اختتام مسيرة ابن العقيبة (كسروان)، التي كانت خزاناً كتائبياً في زمن الحزب

الأهلية وإحدى نقاط الانطلاق لمعارك «توحيد البندقية» الديموية التي قادها بشير الجميل. لم تُحترم التراتبية الحزبية واستعريض عن المجلس التاديبى بقرار من المكتب السياسي. بالنسبة إلى قزي، «لا أعرف ما حصل ولن أقوم بأي تصريح مُتسرع الليلة (أمس)». يصف نفسه بأنه «أحد رموز الحزب، الذي ارتكب الأسبوع الماضي الخطأ الأول بالاستقالة من الحكومة وأمس ارتكب الخطأ الثاني بالتصويت على قرار

فصلي. لا يريدون الديمقراطية داخل الحزب». لم يحسم خيار العودة إلى حضور جلسات مجلس الوزراء، «أنا أصلاً لم أقدم استقالتي من الحكومة. على أي حال، كل الأمور قابلة للتفكير والبحث»، كما يقول لـ«الأخبار». أوحى قزي خلال مقابلاته الإعلامية أمس بخيانة «رفاق» له أعلنوا وقوفهم إلى جانبه، ثم «باعوه». ولكنه ليس وحيداً تماماً. فقد انتشرت خبريات بأن رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع «شجّع» قزي على الاستمرار في عمله الحكومي. وبرغم نفي مصادر قيادية في معراب لخبر زيارة قزي مقر القوات اللبنانية ولقائه جعجع، إلا أنها رأت أن «الحكيم لن يُمانع في استقبال قزي ولكن بعد انتهاء الخلاف بينه وبين آل الجميل. لا مانع من استقباله، تماماً كما لا يتأخر سامي الجميل عن استقبال كل الناقمين على القوات، كإميل رحمه وغيره».

داخل المكتب السياسي «نوقش الموضوع بعمق وقُدمت عدة مداخلات. الأمين العام تلا المخالفات

سامي الجميل أكد أمس أنه لن يكون رئيس ظل في حزب جدّه ووالده

